

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية ويلز النسائية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 070114 13-60082X (A)



البيان

ليست ويلز ولا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في مأمن من الفقر أو العنف.

وفي جميع أنحاء العالم، تفاوت التقدم المحرز والتركيز الموجه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في المناطق النامية في مجال تقليص الفجوة بين الجنسين في نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وتمكين المرأة ومساواتها بالرجل، ما زال هذا الأمر يشكل مسألة ذات طابع عالمي واسع النطاق إلى حد بعيد. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات يشكلن ٥١ في المائة من سكان العالم، فإنهن يتحملن عبئا غير متناسب من وطأة الفقر وعدم المساواة والظلم. وما زال هناك تفاوت هائل وواضح بين الجنسين، ورغم أن البلدان النامية، في كثير من الحالات، هي التي تعاني من أزمة الفقر في أشد حالاتها، فإن البلدان المتقدمة النمو تعاني منها أيضا.

ومن الأهمية بمكان إلى حد بعيد أن تنعكس حالة المرأة في هدف محدد يُسعى إلى تحقيقه لكفالة ألا تصنف حقوق النساء والفتيات في إطار هدف أوسع نطاقا أو ذي طابع أعم في ما يتعلق بأوجه عدم المساواة.

وينبغي ألا يقتصر هذا على هدف واحد لا غير. ولذلك، فإن جمعية ويلز النسائية ترحب بالملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الدراسة المتعلقة بالمملكة المتحدة التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٣، وهي تؤيد تلك الملاحظات التي دعت فيها إلى إدماج منظور جنساني وفقا لأحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك في إطار التنمية الجديد، اعتبارا من عام ٢٠١٥. وبنفس القدر، تؤيد جمعية ويلز النسائية النداءات الداعية إلى اعتماد وسائل حازمة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وإزالة العقبات التي تحول دون تمكين النساء والفتيات في مجتمعاتنا. فلا بد من أن يكون الهدف هو بذل الجهود وتوظيف الموارد والاستثمارات من أجل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين، وأن تكون هذه الأمور محددة وممولة تمويلا كافيا، وأن تشمل، بطبيعة الحال، إجراءات ترمي إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

الفقر وآثاره على النساء في ويلز

لقد أثرت شواغل بناء على أدلة مستقاة من بلدان متقدمة النمو مردها إلى أن الفجوة في الأجور بين الجنسين في المناخ الاقتصادي الراهن قد اتسعت. وهذه الشواغل مثيرة

للقلق على وجه الخصوص في أجزاء كبيرة من ويلز، حيث الفقر والتمييز بين الجنسين متفشيان على نحو يزيد عنه في أجزاء أخرى عديدة في المملكة المتحدة، وهو مما يزيد من حرمان النساء فيها بصورة غير متناسبة. ولا تزال أجزاء كبيرة من ويلز، في واقع الأمر، من بين أكثر المناطق حرمانا في الاتحاد الأوروبي بأسره، بما في ذلك الدول الأعضاء التي كانت آخر من انضم إليه. فقد كانت آثار الكساد مدمرة في أنحاء كثيرة من ويلز. وبوجه خاص، لأن نسبة وظائف القطاع العام التي فقدت فيها زادت كثيرا عنها في أجزاء أخرى كثيرة في المملكة المتحدة، محدثة بذلك دمارا كبيرا في مناطق بكاملها في ويلز.

وباستخدام منهجية الاتحاد الأوروبي لقياس الفقر، أي إذا كان دخل الأسرة المعيشية في ويلز يقل عن ٦٠ في المائة من متوسط الدخل على الصعيد الوطني، فمعنى ذلك أن ٢١ في المائة من سكان ويلز يعيشون في فقر. وهذا الرقم يعني أن الفئات التالية في ويلز تعيش في فقر:

- ١٩ في المائة من الأسر التي لديها أطفال
- ٣٠ في المائة من النساء غير المتزوجات اللاتي يعشن في أسر معيشية ليس فيها أطفال
- ٤٨ في المائة من الأسر المعيشية ذات الوالد الوحيد (٩٠ في المائة منها ترأسها امرأة)
- ١٨ في المائة من الأسر المعيشية التي يحصل فيها شخص واحد على معاش تقاعدي وترأسها امرأة.

إن المرأة هي التي تعاني بشكل غالب من آثار الفقر في ويلز. ففي عام ٢٠١٢، تبين لمنظمة "مسائل الفقر لدى النساء" أن التغييرات التي أجرتها حكومة المملكة المتحدة مؤخرا لتتقيح نظام الاستحقاقات، من أجل تقليص التكاليف، توحى بأن مدفوعات استحقاقات الأسر والأطفال ينبغي ألا تكون مستحقة الدفع إلا لشخص واحد في الأسرة المعيشية. والاحتمال الوارد في هذا الصدد هو أن ذلك الشخص لن يكون امرأة، وهو ما يجعل إدارة شؤون الأسرة المعيشية، بدخل أقل، أمرا صعبا للغاية. وكما يحدث تراجع في ما يحرز من تقدم، يمكن أن يحدث تراجع في ما يتحقق من مساواة بين الجنسين. ولقد كان من شأن التخفيضات المستمرة في الميزانية أن ألحقت أضرارا جسيمة بمنطقة ويلز، وأدت إلى نشوء آلاف من حالات زيادة اليد العاملة عن الحاجة، وإلى حدوث زيادة في الأعمال التي تمارس لبعض الوقت، إذ جاءت لتحل محل الأعمال التي تمارس بدوام كامل، ومن شأن ذلك أن يخفض التكاليف على أرباب العمل ويخفض دخل النساء اللاتي يشكلن أغلبية العاملين لبعض الوقت.

ولكن الفقر ليس مجرد مسألة اقتصادية؛ فالمرأة في ويلز، وفي جميع أنحاء العالم، تعاني من قلة فرص التعليم والعمل، ومن تدني وضعها الصحي، وتواجه عقبات هيكلية في مجال الإدماج الاجتماعي والتمكين.

الصحة

للنساء في ويلز اهتمامات مشتركة مع جميع النساء في جميع أنحاء العالم، عندما يتعلق الأمر بالصحة وبتوفير الرعاية الصحية. ويمكن توضيح ذلك بأمثلة عديدة فيما يلي بضعة منها.

تستأثر ويلز بارتفاع النسبة المئوية لعدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، ومعظمهم من النساء. وينخفض العمر المتوقع عند الولادة في بعض مناطقها عنه في المناطق الأخرى. وكما هو الحال في الأماكن الأخرى، فإن متوسط العمر لدى النساء يزيد عن متوسط العمر لدى الرجال، وفي الكثير من الحالات، ينخفض متوسط حجم معاشنهن التقاعدية. وهناك خطر يهددهن من سوء التغذية الذي تفاقم بسبب نقص الوقود. ومن شأن التخفيض الذي جرى مؤخرا في ميزانيات الحكومات المحلية والخدمات الصحية والاجتماعية أن يؤدي إلى نشوء مخاطر إضافية، وخاصة بالنسبة لأولئك اللاتي يعشن بمفردهن. فالتعرض للسكتات الدماغية وحوادث السقوط معروف جيدا بأنه يشكل مسوغا كافيا لتقديم خدمات طبية وعلاجية ورعاية دائمة.

وتعمل هيئات الصحة العامة في ويلز مع مجالس الصحة المحلية لاتخاذ إجراءات تهدف إلى الحد من معدلات الحمل لدى المراهقات. فبالحصول على وسائل منع الحمل في الحالات الملائمة، وفي ضوء الحاجة إلى خدمات الإجهاض، فإن اعتماد التربية الجنسية في مناهجنا الدراسية أمر له ما يسوغه تماما. وفي ما يتعلق بالفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، كان ٧,٣ في المائة من حالات الحمل في الفئة العمرية التي تقل عن ١٦ سنة، وقد أنهى أكثر من نصف تلك الحالات. وتكتسب رعاية الأمومة، من حيث مستواها، أهمية أساسية؛ فهناك عدد كبير من النساء يرغبن في أن يعطى تدريب المزيد من القابلات أولوية أساسية، حتى يعالج النقص الموجود. وفي ويلز يرتفع عدد النساء المصابات بسرطان الثدي. وهناك عدد كبير من المسائل التي تظل على المحك في مناخ الإنفاق هذا الذي يشهد صرامة باطراد. وتترتب على هذا الأمر في ويلز، التي هي إحدى أفقر المناطق في المملكة المتحدة، آثار مدمرة بالنسبة للمرأة.

العنف ضد المرأة

ترحب جمعية ويلز النسائية بالهدف الرامي إلى منع جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء واستتصاليه.

ولا يزال انتشار العنف الذي يمارس ضد المرأة مرتفعا على نحو غير مقبول في كل مكان في العالم، بما في ذلك ويلز.

ويشير فريق العمل المعني بالعنف ضد المرأة في ويلز إلى ما يلي:

- تتعرض امرأة واحدة من كل أربع نساء في ويلز، خلال حياتها، للعنف على يد شريك لها. وفي ويلز، سوف تعاني ١٥٠.٠٠٠ امرأة من شكل من أشكال العنف القائم على نوع الجنس كل عام
- من بين جميع الأقوام والمناطق في انكلترا وويلز، تستأثر ويلز بأعلى معدلات العنف على يد شريك: فقد أبلغ ٧،١ في المائة من البالغين في ويلز عن وقوع عنف غير جنسي على يد شريك، في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وهي أيضا الأعلى في معدلات العنف الأسري غير الجنسي (٤،٨ في المائة) والاعتداء الجنسي (٣،٨ في المائة)
- يفقد ٧٠ في المائة من ضحايا جرائم القتل من النساء حياتهن على يد شركائهن الذكور، حيث يشكل العنف المنزلي السبب الرئيسي لوفاة النساء اللاتي بين سن التاسعة عشرة و سن الرابعة والأربعين
- عاجلت شرطة جنوب ويلز ما مجموعه ٣٢ حالة من حالات الزواج القسري في عام ٢٠٠٨. وتلقت الوحدة المعنية بالزواج القسري في المملكة المتحدة تقارير عن ١٦٠٠ حالة محتملة في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة الضحايا من الإناث ٨٥ في المائة، وبلغت نسبة الحالات التي كان ضحاياها أطفالا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة ٣٩ في المائة
- وتبلغ نسبة النساء اللاتي يقعن ضحايا للعنف المنزلي ٩١ في المائة، حيث يقل عدد حوادث العنف المنزلي التي يبلغ عنها لدى الشرطة وتفضي إلى إدانة عن ثلاث في كل عشر حوادث، بل ولا يسجل سوى حادثة واحدة من كل أربع حوادث
- يسبب العنف المنزلي حالات وفاة واعتلال صحي أكثر مما يسببه السرطان أو حوادث المرور في أوروبا

- تتعرض ضحية العنف العائلي للاعتداء ٣٥ مرة قبل أن تتصل بالشرطة لأول مرة
- في دراسة أجريت مؤخرا تناولت ٢٥١ امرأة من النساء المشتغلات بالجنس واللاقي تزيد أعمارهن عن ١٤ سنة، تعرض ٥٧ في المائة منهن للعنف القائم على نوع الجنس على مدى فترة ١٨ شهرا، وتعرض ما يقرب من ٤٠ في المائة من هؤلاء النساء لعنف بدني، وتعرض ربع عددن للاغتصاب
- تترتب على العنف المترلي والعنف الذي يمارس ضد المرأة تكاليف باهظة.

يشكل العيش بمنأى عن العنف، أو التهديد بالعنف، حقا من الحقوق، لا امتيازاً. وواجب الدولة هو الوفاء بهذا الحق. وينطبق هذا الأمر على جميع الدول التي تصدق على أي معاهدة أو اتفاقية لحقوق الإنسان تنص على الحق في الحياة والسلامة الشخصية. وليس لأي دولة أن تتنازل عن هذا الالتزام المطلق تجاه مواطنيها.

علينا أن نواجه جميع هذه التحديات التي يتعرض لها جميع النساء والفتيات في العالم مواجهة لا تنازل فيها.

النساء اللاتي ينعمن بالسلامة والصحة والتعليم الجيد، وبتمكينهن من تحقيق قدرتهن كاملة، يساهمن في تحويل أسرهن وجماعاتهن المحلية واقتصاداتهن ومجتمعاتهن. ومع اقتراب نهاية عام ٢٠١٥ يوما بعد يوم، يتعين علينا أن نعترف بوجود مواصلة تحقيق الغايات والقيم المرجوة من الأهداف الإنمائية للألفية، والتعجيل بذلك من أجل مكافحة عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على النطاق العالمي.

أنشئت جمعية ويلز النسائية في عام ١٩٨٤، حتى يتسنى للمرأة في ويلز أن تكون ممثلة في المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة، وأن تحضر جلسات لجنة وضع المرأة، وتشارك في عملية فحص تقارير الدول الأطراف التي تقوم بها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.